

## المركز الليبي للدراسات والبحوث

L.R.S.C

المؤتمر الأول للدراسات الاقتصادية بعنوان :

الأداء والإصلاح المؤسسي الليبي وقت الأزمات

الواقع- الصعوبات- الإصلاحات- التطلعات

يومي 12 – 13 نوفمبر 2019م – طرابلس – ليبيا

### مقدمة:

إن قياس الأداء هو عمل متمم لعملية التخطيط، فالتخطيط يساعد على تحديد الأهداف، وقياس الأداء يساعد على معرفة مدى تحقق هذه الأهداف سواء كانت استراتيجية أو تكتيكية، وسواء كانت على مستوى الفرد أو الوحدة التنظيمية، أو على مستوى المنظمة الحكومية.

فبتتبع الإيرادات الفعلية للدولة الليبية خلال الفترة 2012 إلى 2017م، يُلاحظ أنها بلغت 189 مليار دل، ويُلاحظ أن الإنفاق العام تجاوز تلك الإيرادات بكثير، مُحدثاً عجزاً مقداره 67 مليار دل، هذه الأرقام تقود إلى أن الدولة تُركز على الإنفاق الاستهلاكي، وحتى المشاريع الاستثمارية أصبحت تُمنى بخسائر كبيرة، وكثيراً ما يتم تصفيته بدون معرفة أسباب خسائرها. هذا بالطبع يقود إلى ضرورة إعادة النظر وتقويم سياسة الدولة الاستثمارية والاستهلاكية، والأسباب الحقيقية وراء فشل الدولة الليبية في تحقيق نمو اقتصادي بالرغم من الثروة الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها.

على صعيد آخر- وتحديداً على الجانب المالي - نجد أن العديد من المؤسسات بالدولة الليبية لا تقفل ميزانياتها، بل بعضها أصبح ينشيء مصارف موازية خاصة بها بعيداً عن الدولة، وهذا ما كشف عنه تقرير ديوان المحاسبة الأخير، ما تسبب في عدم المقدرة على مراقبة المال العام، والتهرب الضريبي، وإمكانية ضياع تلك الأموال، وبالتالي، هناك سؤال يطرح نفسه وهو: هل وصل العجز بالدولة الليبية إلى عدم القدرة حتى على مراقبة أصولها بمؤسساتها الداخلية، والأمر الأكثر كارثية هو عدم الملاحقة القضائية وتطبيق الأحكام على هدر الميزانيات العامة الضخمة خلال العقد الأخير من تاريخ البلد.

بعد هذه المقدمة يُلاحظ أن من الضرورة بمكان تقييم الأداء المؤسسي الليبي وقت الأزمات للتعرف على أسباب فشل تلك المؤسسات في إحداث نمو اقتصادي إيجابي، وتفاقم العجز المالي، وارتفاع البطالة، والمستوى العام للأسعار، وكذلك ضرورة التعرف على الأداء الخجول للمؤسسات الرقابية والقضائية بالدولة الليبية.

### أهداف المؤتمر:

- 1- التعرف على أسباب ضعف الأداء المؤسسي الليبي وقت الأزمات.
- 2- تقييم أداء الأداء المؤسسي الليبي وقت الأزمات.

3- التعرف علي سياسات الإصلاحات وآلياتها وإمكانيات تنفيذها من أجل مساعدة متخذي القرار بليبيا على بناء أطر مناسبة للسياسات المؤسساتية، ومن أجل إصلاح أو علاج أو الحد من أثر وتداعيات الأزمات على المؤسسات الليبية.

**محاور المؤتمر:**

### **المحور الأول: المؤسسات الليبية الاقتصادية:**

- 1- التعريف بدور وأنشطة المؤسسات الليبية الاقتصادية.
- 2- واقع المؤسسات الليبية الاقتصادية (الإداري، والتشغيلي، والمالي).
- 3- المؤسسات الليبية الاقتصادية ومشكلة العجز التجاري والبطالة ومشكلة التضخم في السلع والخدمات.
- 4- المؤسسات الليبية الاقتصادية والفساد المالي والإداري وحوكمة الشركات.
- 5- التضارب في عرض بيانات الاقتصاد الكلية وعدم وجود بيانات للوحدات الاقتصادية الجزئية بالاقتصاد الليبي.
- 6- الشفافية في عرض الميزانيات التقديرية والفعلية في المؤسسات الليبية الاقتصادية.
- 7- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الليبية الاقتصادية لتحسين أدائها.
- 8- واقع الإصلاحات الاقتصادية ودور السياسات الاقتصادية في تحفيزها للنمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم والعجز التجاري.
- 9- دور تنفيذ مبدأ المشاركة بين القطاعين العام والخاص في إصلاح المؤسسات الاقتصادية.
- 10- تجارب الدول العربية والأجنبية في آليات وتنفيذ الإصلاحات في المؤسسات الاقتصادية.
- 11- آليات سياسات الإصلاح المؤسسي والتطلعات والخطط المراد تنفيذها لإصلاح المؤسسات الليبية الاقتصادية.

### **المحور الثاني: المؤسسات الليبية المالية:**

- 1- التعريف بدور وأنشطة المؤسسات الليبية المالية.
- 2- واقع أداء المؤسسات الليبية المالية (الإداري، التشغيلي، المالي).
- 3- المؤسسات الليبية المالية ومشكلة السيولة النقدية.
- 4- المؤسسات الليبية المالية وتحديد سعر الصرف الأجنبي.
- 5- سياسات التمويل وإهدار المال العام.
- 6- المؤسسات الليبية المالية ومشكلة فشلها في تحصيل الضرائب.
- 7- المؤسسات الليبية المالية والفساد الإداري والمالي وحوكمة الشركات.
- 8- مدى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية من قبل المؤسسات الليبية المالية.
- 9- المؤسسات الليبية المالية والصعوبات التي تواجهها لتنفيذ مهامها.
- 10- تجارب الدول العربية والأجنبية في آليات وتنفيذ الإصلاحات في المؤسسات المالية.
- 11- آليات سياسات الإصلاح المؤسسي والتطلعات والخطط المراد تنفيذها لإصلاح المؤسسات الليبية المالية.
- 12- التطلعات والخطط المراد تنفيذها لإصلاح المؤسسات الليبية المالية.

### **المحور الثالث: المؤسسات الليبية الرقابية:**

- 1- التعرف بدور وأنشطة المؤسسات الليبية الرقابية.
- 2- واقع أداء المؤسسات الليبية الرقابية.

- 3- تقييم أداء المؤسسات الليبية الرقابية (الإداري، التشغيلي، المالي، أخرى).
- 4- دور المؤسسات الليبية الرقابية في متابعة تنفيذ أنشطة المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- 5- دور المؤسسات الليبية في متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي يتم تنفيذها.
- 6- دور المؤسسات الليبية الرقابية في مكافحة الفساد.
- 7- حوكمة الشركات والمؤسسات الليبية الرقابية.
- 8- تجارب الدول العربية والأجنبية في آليات وتنفيذ الإصلاحات في المؤسسات الرقابية.
- 9- آليات سياسات الإصلاح المؤسسي والتطلعات والخطط المراد تنفيذها لإصلاح المؤسسات الليبية الرقابية.
- 10- التطلعات والخطط لإصلاح المؤسسات الليبية الرقابية.

### الجهات المستهدفة:

- رؤساء الجامعات ومدراء المراكز البحثية.
- الأكاديميون والبُحَّاث والكتَّاب والمهتمون.
- طُلاب الدِّراسات العليا بالجامعات والأكاديمية الليبية.
- الخبراء والمصرفيون بالمصرف المركزي، والمصارف التجارية والمتخصصة والحقوقيون والسياسيون والأمنيون.
- رجال الأعمال.
- المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة.

### شروط المشاركة:

- الإرتباط الوثيق للورقة البحثية بالموضوع ومحاوره.
- لا تُقبل البحوث التي سبق تقديمها في ندواتٍ أو مؤتمراتٍ أو ورش عمل، أو قُدمت للنشر أو تم نشرها في مجلة علمية مُحكَّمة أو غير مُحكَّمة.
- يُقدِّم البحث باللغة العربية أو الإنجليزية مُراجَعاً لغوياً ومصحوباً بملخصين بالعربي أو الإنجليزي، على ألا يتجاوز الملخص مائة وعشرين كلمة.
- اعتماد أسلوب "هارف" أو أسلوب "جمعية علم النفس الأمريكية APA" في توثيق المراجع.
- تخضع الأبحاث المُقدَّمة للتحكيم.
- إذا كان البحث باللغة العربية يُكتب بخط "Simplified Arabic" وحجم 14، على أن يكون تباعد الأسطر بقياس سطر واحد، أما إذا كان البحث باللغة الإنجليزية يُكتب بخط "Times New Roman" وحجم 12.
- لا تقل عدد كلمات البحث عن 3000 كلمة، ولا تزيد عن 7000 كلمة.
- أن تتضمن صفحة غلاف البحث البيانات التالية: عنوان البحث، واسم الباحث، ومكان العمل، ودرجته العلمية.
- للجنة العلمية استبعاد أي بحث دون إبداء أية أسباب.

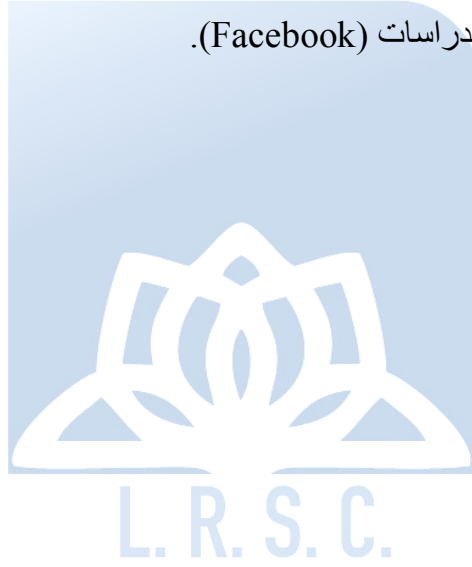
### التزامات الجهة الداعية:

يتحمّل المركز الليبي للأبحاث والدراسات الالتزامات التالية:

- نفقات السفر والإقامة مدة انعقاد المؤتمر تكون للباحثين المقبولة أبحاثهم، بعدد البحوث المُقدَّمة.
- منح شهادة تقدير لأفضل ورقة بحثية في المؤتمر.
- منح شهادة لأفضل ورقة بحثية في كلّ محور من محاور المؤتمر.

### مواعيد مهمة:

- آخر موعد لاستلام الملخصات : 21 يوليو 2019م.
- آخر موعد لاستلام البحوث : 01 سبتمبر 2019م.
- موعد انعقاد المؤتمر : 12- 13 نوفمبر 2019م.
- ملاحظة: يحتفظ المركز بأحقية نشر ما يراه مناسباً.
- تُرسل البحوث حصرياً على إيميل المركز: [conference@lrsc.org.ly](mailto:conference@lrsc.org.ly)
- للاستفسار : +218 92 689 1985 / +218 91 001 7549
- المركز الليبي للأبحاث والدراسات (Facebook).



المركز الليبي للأبحاث والدراسات  
Libyan Researches & Studies Centre